١٠ كانون الاول - اليوم العالمي لحقوق الانسان

كردستان الغربية
(كردستان سوريا)
بين
مطرقة الارهاب السياسي
وسندان الشوفينية

تحليل حقوقي من وجهة نظر القانون الدولي المعاصر

بقلم

الدكتور بيري شاليار

سكرتير لجنة حقوق الانسان الكردي في النمسا

مطبوعات لجنة حقوق الانسان الكردي - العدد ٤ - لندن - ١٩٩٢

الإهداء

إلى أرواح شهداء تحرير كردستان من الاستعمار والتجزئة

إلى الوطنيين الاحرار المناضلين من أجل توحيد وتحرير كردستان

حيث لا حقوق انسانية كردية بدون كيان سياسي كردستاني

"Ubi jus úbi remédum"

(عندما يعطي القانون الحق،

فهو يمنح كذلك الوسائل للدفاع عنه)

من القانون الدولي المعاصر

تمهيد

يسر لجنة حقوق الانسان الكردي تقديم مذكرة الدكتور پيري شاليار إلى القراء والباحثين والمناضلين، وذلك كمدخل لدراسة شاملة ومفصلة مستقبلاً عن كردستان الغربية(كردستان سوريا) والشعب الكردي في ذلك الجزء الغالي من أرض كردستان.

وبعد مضي أكثر من نصف قرن على الاعلان العالمي لحقوق الانسان، ما يزال العالم كله وخاصة خلال الشهور القليلة المنصرمة وعلى مختلف اجهزته الاعلامية المرئية وغير المرئية يشهد الجرائم الوحشية التي ارتكبتها الحكومة العراقية بحق شعبنا الكردي في كردستان الجنوبية الملحقة بدولة العراق منذ نهاية الحرب العالمية الاولى، ولم تكن الاحداث الاخيرة في كردستان الجنوبي هي الاولى ولربما لن تكون الاخيرة، إذ عانى شعبنا الكردي وما يزال يعاني من كافة انواع الانتهاكات لحقوقه الانسانية والفكرية القومية، وليس في جزء واحد فقط من أجزاء كردستان، بل يتعرض شعبنا الكردي في كافة أقاليم كردستان المجزأة والملحقة قسراً بدول المنطقة بصورة أبشع بكثير مما كانت عليه المستعمرات في القرون السالفة، وفي بعض الاحيان لم يتمتع الشعب الكردي بما تتمتع به الحيوانات في مختلف القارات السوداء والبيضاء على حد سواء... ولكي لا يكون هناك أي لبس أو مغالات، فإن أكبر وأصغر المستعمرات احتفظوا بأسمائهم وكياناتهم فالهند واستراليا ومستعمرة جبل طارق لم يتم استبدال اسمائهم حينما كانوا تحت الاحتلال... وكذلك الحيوانات تسمى بأسمائها ويتم السماح لها بالصياح كيفما تريد وباللغة والاسلوب الذي مارسته سلالتها...

بالاختصار القضية الكردية هي كقضية أية شعب في العالم ومسألة الانسان الكردي هي كمسألة اي انسان في العالم ايضاً... إذ لا يطالب الشعب الكردي بأن يكون أكثر من غيره، وكذلك لا يقبل الشعب الكردي بأن يكون أقل من غيره اطلاقاً، أي يطالب الشعب الكردي بالعدالة والمساواة مع باقي شعوب العالم، فإذا قامت دولة اسلامية كبرى في المنطقة فإننا نقبل أن تكون كردستان ولاية اسلامية في تلك الدولة كباقي الولايات، وإذا قبل العراق وتركيا وسوريا وايران واسرة الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي بالحكم الذاتي لكل منهم، فإن الشعب الكردي

يقبل بالحكم الذاتي لكردستان ايضاً، ويكون بذلك نهاية الدولة القومية، ولكن إذا لم تتحقق هذه الفرضيات أي لم تتحقق العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات وبالتالي تمتع كل شعب بحريتة المطلقة في الاستفادة من موارد بلاده واستعمال لغته وإذا ارادت دولة ما فرض لغتها على الاكراد فيجب على تلك الدولة استعمال اللغة الكردية ايضاً بالمثل... فإن الشعب الكردي يصر على المساواة والعدالة والحصول على حقه كاملاً متمثلاً في الاستقلال ولا يمكن أن يحل محل الاستقلال أي شعار آخر مثل الحكم الذاتي والفيدرالي أو الكونفيدرالي غيرها من المسميات التي لها نفس المحتوى من أجل ابقاء كردستان أطول مدة ممكنة تحت نير الاستعمار البغيض، فالذي لا يعترف باستقلال كردستان بالتأكيد لا يعترف بالحكم الذاتي أو أي نوع من أنواع الحقوق القومية أو الانسانية، والعكس صحيح.

لذا فإننا باسم لجنتنا (لجنة حقوق الانسان الكردي) وباسم رفاقنا المنظمات والشخصيات الكردستانية الأعضاء المشاركين في المؤتمر الوطني الكردستاني الاول والثاني المنعقدين في لندن بتاريخ ١٩-٢٠ آب ١٩٨٩ و في ٣٠-٣١ آب ١٩٩١، نطالب ونحث باقي المنظمات والشخصيات الكردستانية بالسعي لحضور المؤتمر الثالث، الذي نأمل أن يكون انعقاده في كردستان إلى جانب المجلس الوطني الكردستاني (البرلمان) المنوي اجراء انتخابه في بداية نيسان ١٩٩٢ في كردستان الجنوبية (كردستان العراق) وسيستمر المؤتمر الوطني الكردستاني في مسيرته من أجل برلمان واحد لكافة أجزاء كردستان.

وقد حضر المؤتمر الوطني الكردستاني الثاني العديد من المنظمات والشخصيات الكردستانية من الديمقراطيين والماركسيين والقوميين والاسلاميين.... ومن كافة أجزاء كردستان، بهدف التوصل إلى صيغة واحدة لتخليص شعبنا من حالته المأساوية... والخطوة الاولى التي خطاها هو تعميم دستور برلمان كردستان بعدة لغات وذلك لمناقشته واقراره في المؤتمر الثالث من أجل تشكيل برلمان كردستان، حيث به فقط يمكن كسب وحدة شعبنا واحترام العالم لقضيتنا.

والله ولي التوفيق

لجنة حقوق الانسان الكردي

المقدمة

إن خير ما نستهل به هذه المذكرة هو الاستشهاد بهذا المقطع من ديباجة الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي أعلنته الامم المتحدة في ١٠ كانون الاول ١٩٤٨: «لما كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الاسرة البشرية و بحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم، ولما كان تناسي حقوق الانسان و ازدراؤهما قد أفضيا إلى أعمال همجية آذت الضمير الانساني، وكان غاية ما يرنو إليه عامة البشر انبثاق عالم يتمتع فيه الفرد بحرية القول والعقيدة ويتحرر من الفزع والفاقة...». إلاّ أن العالم أصبح في الشهور المنصرمة شاهداً على جرائم ضد الانسانية ارتكبت بأساليب ووسائل قمعية وبربرية في غاية الهمجية. وغدت كردستان -وطن الاكراد- بكافة أجزائها المجزأة بين تركيا والعراق وايران والاتحاد السوفيتي (سابقاً) وسوريا مسرحاً لعمليات الابادة الجماعية، لاسيما كردستان العراق، من قبل الجيش العراقي الاستعماري الذي دمر أكثر من ٥٠٠٠ قرية ومدينة كردية في كردستان الجنوبية الملحقة بدولة العراق، ذلك التدمير شمل الاوابد التاريخية والمدارس والمستشفيات وأماكن العبادات من مساجد اسلامية وكنائس يهودية ومسيحية ومعابد زرادشتيه وغيرها.. وخلال العقود القليلة الماضية قتل العراق مايزيد عن نصف مليون كردي، في سلسلة رهيبة من المجازر لم يشاهد أحداً مثيلاً لها لا في التاريخ القديم ولا الحديث على حد سواء، نذكر منها على سبيل المثال: في العام ١٩٨٠ احتجز العراق ٥٠٠٠ كردي فيلي كرهائن في سجونه بعد أن طرد أهاليهم خارج حدود دولة العراق، وفي العام ١٩٨٣ اختطف العراق ٨٠٠٠ كردي بارزاني، مما دفع لجنة حقوق الانسان الكردي إلى تقديم التقارير بشأنهم ولمعرفة مصيرهم إلى المنظمات الدولية، وفي هذا الصدد وجهت الامم المتحدة إلى لجنة حقوق الانسان الكردي لتقديم دعوى رسمية بشأن المفقودين في كردستان، وحضر السيد جواد ملا سكرتير لجنة حقوق الانسان الكردي المقر العام للأمم المتحدة في مدينة نيويورك بتاريخ ٢٣ أيار ١٩٨٨، وبناءً على التقارير المقدمة، تبنت الامم المتحدة قضية المفقودين في كردستان، إلاّ أن العراق استمر في سياسته الرامية إلى إبادة الشعب الكردي فارتكب مجازر جديدة بالقنابل الكيميائية في حلبجه وبادينان ووادي باليسان في بداية وأواسط العام ١٩٨٨ التي ذهب ضحيتها أكثر من ٣٠ ألف كردي، ولم يكتف الحقد الشوفيني العراقي بذلك فأقدم في نفس العام على تنفيذ مجزرة اخرى تحت اسم عمليات

«الانفال»، حيث ساق النظام العراقي مايزيد على ١٨٢ ألف كردي إلى أماكن مجهولة ومايزال مصيرهم غير معلوم كمصير الاكراد الفيليين والبارزانيين و... وأخيراً في شهر نيسان الماضي شن الجيش العراقي هجوماً وحشياً على كردستان، فلجأ ٤ ملايين كردي إلى الجبال هروباً من الابادة الجماعية على يد الجيش العراقي فوقعوا فريسة الاحوال الجوية القاسية في أعالي الجبال الثلجية فذهب ضحية هذا النزوح الجماعي من البرد والجوع أكثر من ٢٠ ألف كردي كان معظمهم من الشيوخ والاطفال.

شاء مجرمو الحرب في بغداد أم أبوا، فإن جرائمهم الفظيعة ضد شعب كردستان والتي تقشعر لهولها وجسامتها الابدان ويندى لها الجبين، لا تخضع لمبدأ التقادم، أو مضي المدة المعروفة في القانون الجنائي، اسوة بـ (مجرمي الحرب النازيين) الذين مايزالون إلى الآن يخضعون لمحاكمات وأحكام على جرائم الابادة الجماعية (Genocide) التي ارتكبوها قبل نصف قرن وذلك حسب لائحة المحكمة الدولية في نورنبرغ لعام ١٩٤٥، ومحكمة طوكيو في العام نفسه. والسابقة القانونية هي الاتفاقية الدولية الشهيرة بهذا الخصوص المعقودة في ٢٦ كانون الثاني ١٩٦٨، وهي اتفاقية عدم تطبيق الحق المكتسب بالتقادم أي (بمرور الزمن) لجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الانسانية، فمهما مضى من الوقت على تلك الجرائم يجب ملاحقة الجناة وإنزال القصاص بهم، فهذا حق مقدس للبشرية، وحق البشرية لايسقط بالتقادم.

وفي كردستان تركيا يقوم الجيش التركي الاستعماري بنفس الدور القذر أيضاً الذي يقوم به الجيش العراقي، حيث ينفذان عمليات الابادة الجماعية والفردية في كردستان الشمالية (كردستان تركيا) وكردستان الجنوبية (كردستان العراق) بالاضافة إلى تهجير الاكراد من مناطقهم وقراهم بغية تغيير الواقع الكردستاني، وكذلك فإن التعاون الوثيق بين النظامين التركي والعراقي لقمع أية حركة تحررية كردية بموجب اتفاقيات ثنائية عسكرية سرية، كان واضحاً وجلياً خلال العقد الماضي في عمليات اختراق الجيش التركي عشرات المرات الحدود الدولية لدولة العراق والتوغل فيها بعمق وصل أحياناً ٢٠ كم على طول الحدود في كردستان، وذلك لضرب الحركة التحررية الكردية ...

وفي ايران فإن أوضاع الشعب الكردي ليست أفضل من باقي أجزاء كردستان، فما زال حراس الثورة وأجهزة الاستخبارات الايرانية ترتكب المجازر الدموية بحق شعبنا الكردي ليس في كردستان الشرقية (كردستان ايران) فحسب بل تلاحق قادة المنظمات الكردية في خارج ايران وكردستان

أيضاً، فاغتالت السلطات الايرانية في مساء يوم ١٣ تموز ١٩٨٩ الدكتور عبد الرحمن قاسملو مع أثنين من رفاقه في العاصمة النمساوية ڤيينا. وكما اغتالت كل قادة الشعب الكردي في كردستان الشرقية من قبل مثل الزعيم الكردي اسماعيل آغا الشكاك (سمكو) في الثلاثينات، والشهيد القاضي محمد رئيس جمهورية كردستان في(مهاباد) القاضي في الاربعينات، وقادة الحزب الديمقراطي الكردستاني في ايران في الستينات كل من المناضلين فايق أمين وأحمد توفيق، وكذلك الجنرال احسان نوري (اللاجئ السياسي في طهران منذ ١٩٣١) اغتالته السلطات الايرانية بعد عام واحد من اغتيالها لثورة ايلول في كردستان العراق في العام ١٩٧٥. لقد تم اغتياله خوفاً من عودته إلى النضال مرة ثانية بعد انسحاب المرحوم البارزاني من الساحة الكردستانية، لأن الجنرال احسان كان يشكل الخطر الحقيقي لكافة الدول المستعمرة لكردستان، لأنه حينما أعلن الثورة الكردية المسلحة في كردستان رفع علم كردستان على مقر قيادته في جبال آرارات (آغري) ومارس صلاحيات الدولة الكردية خلال الفترة ما بين أعوام ١٩٢٧-١٩٣٠.

وفي الاتحاد السوڤييتي منذ أن تشكل في العام ١٩١٧ من مجموعة من الشعوب والاقاليم، وكان الجزء الكردستاني الملحق به إحدى هذه الاقاليم والشعب الكردي واحداً من تلك الشعوب التي تشكل منها الاتحاد السوڤييتي، إلاّ أن حكومة ستالين السوڤياتية لم تبق على اقليم كردستان وحكومته التي اعترف بهما لينين، فمنذ العام ١٩٢٨ لم يعد هناك اقليم كردستان فحسب، بل قام ستالين بترحيل الشعب الكردي من كردستان وتوزيعهم على تسعة جمهوريات سوڤياتية، وأجبر الاكراد المبعدين على تسجيلهم بأنهم ينتمون إلى تلك الشعوب التي تم تهجيرهم إليها، فعلى سبيل المثال في آذربيجان تم تسجيل معظم الاكراد هناك بأنهم آذريين أي أتراك، وما تبقى في كردستان فقد تم الحاقهم بأرمينيا ويتمتعون ببعض الحقوق الثقافية بشكل مبتور، فتدريس اللغة الكردية مقتصر على المدارس الابتدائية فقط وباللغة الروسية في المراحل الدراسية الاعلى، وذلك لإغراء الشعب الكردي للذهاب إلى المدارس الروسية حتى في المرحلة الابتدائية ليتمكنوا من اللغة الروسية والاستمرار في الدراسة، لم يكن ذلك فحسب بل تم فرض الابجدية الروسية لكتابة اللغة الكردية بها في المدارس وكافة المطبوعات، والغرض من ذلك لخلق حاجز نفسي امام التفاهم مع الشعب الكردي في الاجزاء الاخرى كان ذلك على سبيل المثال لا الحصر من النعيم الذي عاشه شعبنا الكردي في ظل حكم السوڤييت!!.

كردستان الغربية (كردستان سوريا)

أما في كردستان سوريا، حيث يتجاوز عدد نفوس الكرد هناك مليونين نسمة، ويشكلون ١٥٪ من سكان سوريا، إلاّ أن النظام الدكتاتوري العسكري السوري بقيادة حافظ الاسد أقام ستاراً كثيفاً من التعتيم الاعلامي الشامل حول كردستان سوريا على شاكلة الستار الحديدي الستاليني حيث نشاهد اليوم انهياره بدون اطلاقة رصاصة واحدة لأنه كان مبني على الباطل، وكذلك الستار المصطنع في كردستان تقترب نهايته أيضاً مع بزوغ فجر جديد في السياسة والنظام الدولي الجديد... إلاّ أن الاضطهاد القومي في كردستان سوريا كان وما يزال يأخذ أشكالاً ومظاهر مختلفة كما سنرى في سياق مذكرتنا هذه.

أوصت لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في جلستها رقم ٤٧/شباط ١٩٩١ المنعقدة في جنيف-سويسرا بما يلي: (وفي سوريا: الاكراد محرومون من هويتهم القومية ومن حقوقهم)، فثارت ثائرة المندوب السوري على هذه التوصية، تنفيذاً لسياسة حكومته في التعتيم على حالة الشعب الكردي اللاطبيعية، محاولاً تشويه الواقع، وتحريف الحقائق قائلاً: «الجمهورية العربية السورية تعتبر تصريح اللجنة الدولية لحقوق وتحرير الشعوب، خاصة فيما يتعلق بمصير الشعب الكردي في سوريا وحرمانه من الهوية القومية بالجهل التام، لأن الاكراد في سوريا يتمتعون بجميع الحقوق التي يتمتع بها المواطنون السوريون، ويشاركون في كامل الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية، والدليل على ذلك يتبوأ الاكراد الكثير من المناصب الوزارية والنيابية والديبلوماسية». يشكل تصريح المندوب السوري هذا ديماغوجية بحتة، ولا صلة اطلاقاً بالواقع المر والمأساوي للشعب الكردي في سوريا الذي يعاني من الاضطهاد القومي وانتهاك منظم لحقوقه الانسانية والقومية.

وتأكيداً على عنصرية النظامين البعثيين السوري والعراقي ومعاداتهم للشعب الكردي وأمانيه القومية، يأتي واضحاً في المجازر الرهيبة بالاسلحة الكيميائية ضد شعبنا في كردستان الجنوبية في العام ١٩٨٨، وردود الفعل السوري متمثلاً في قرار وزارة الاعلام السورية

مفاده عدم ذكر اسم الكرد وكردستان في وسائل الاعلام المقروءة و المرئية والمسموعة في سوريا واستبدالها بالعبارات التالية: «المواطنين العراقيين» و «المعارضة العراقية»..إلخ، فمهما اختلف النظامين البعثيين العنصريين في دمشق وبغداد في بعض المسائل التكتيكية إلاّ إنهما في متفقان ومنسجمان تماماً في إبادة الشعب الكردي، وهناك العشرات من الامثلة على ذلك، وما تصريح الدكتاتور السوري حافظ الاسد أثناء حرب الخليج إلاّ احداها، حيث قال: «إن سوريا تعارض ضرب الجيش العراقي من قبل الحلفاء، لأن هذا الجيش يشكل بُعداً قومياً للأمة العربية وسوريا..» فالبعد القومي الذي يقصده حافظ الاسد هو قيام الجيش العراقي في تنفيذ المجازر المتواصلة بحق الشعب الكردي من أجل جعل كردستان العراق جزءاً من العروبة وأبعادها القومية... فالطغاة يظلون طغاة مهما اختلفت اشكالهم واقنعتهم.

إن حرمان الشعب الكردي من أبسط حقوقه القومية بل والانسانية أيضاً هي صفة ملازمة لكافة الحكومات السورية منذ عقود، فقد سحبت الحكومة السورية الجنسية السورية من كافة الاكراد المقيمين في كردستان سورية على الحدود السورية-التركية-العراقية بمنطقة الجزيرة، كان ذلك تمهيداً لتطبيق المشروع العنصري المسمى بـ (الحزام العربي) الذي بموجبه تم تهجير الاكراد من المناطق الحدودية واسكان العرب مكانهم وذلك لفصل كردستان سوريا عن كل من كردستان العراق وكردستان تركيا، حيث كان من أولى نتائج هذا أن تم حرمان الاكراد من أرض آبائهم وأجدادهم مورد رزقهم الوحيد، وكذلك حرمان الاكراد من حق العمل لأنهم أصبحوا بدون جنسية سورية... وقد رافق ذلك عمليات اعتقال وملاحقات وتصفيات جسدية واسعة النطاق للمناضلين الكرد في السجون السرية العديدة والتي تتكاثر بسرعة هائلة كما يتكاثر الفطر بعد هطول المطر، وما استشهاد المناضل (عبد الحميد سينو) بأيام من خروجه من السجون السورية إلاّ مثالاً على تصفية الوطنيين الاكراد جسدياً... ضمن برنامج ارهابي يومي في اضطهاد الشعب الكردي لمنعه من ممارسة حياته الاجتماعية الخاصة به، ولعل قتل الاكراد المحتفلين بعيد النوروز في شوارع دمشق في العام ١٩٨٧، يعتبر مثالاً لايقبل الجدل على عنصرية السلطات السورية.

لذلك فحكومة العسكر الارهابية في سورية تمارس سياسة مزدوجة ذات وجهين ومتناقضة وميكافيلية من خلال تعاطيها مع الاحداث والمستجدات على الصعيدين المحلي والعالمي:

الوجه الاول: الجيش والاستخبارات بفروعهم التي لاتعد ولا تحصى، وهو الوجه الحقيقي للسلطة، حيث تهيمن بهم على كافة أوجه الحياة السياسية الداخلية في البلاد، والتي تتجلى في: فقدان أبسط الحقوق والحريات الانسانية العامة، سيادة أجهزة المخابرات، التي تشيع الرعب والخوف في كل مكان، وتمارس شتى أعمال القمع والارهاب وكبت الحريات والتصفيات الجسدية لخصوم الحكم من الاكراد وغير الاكراد...

الوجه الثاني: البرلمان -مجلس الشعب- والادارة المحلية، والجبهة الوطنية التقدمية، والنقابات والمنظمات الاجتماعية... ما هي إلاّ قناع مزيف للتصدير الخارجي وخاصة إلى الدول ذات الانظمة الديمقراطية ولتكون موضع ثقة لدى تلك الدول، بأن سوريا تهتم بالمؤسسات الديمقراطية والتعددية الحزبية وحرية الكلمة... بهدف الحصول على قروض ومساعدات مالية...

بيد أن هذه المؤسسات عاجزة تماماً عن ممارسة وظائفها التشريعية والادارية... وما هي إلاّ مؤسسات صورية لتجميل وجه الحكم الدكتاتوري البشع، نعم إنها صورية كأنتخابات البرلمان السوري والادارة المحلية أو تركيبة الجبهة الوطنية التقدمية المكونة من أحزاب كرتونية هزيلة ولا حول ولا قوة لها، حتى انها لاتملك جريدة علنية واحدة.. أما مهزلة الانتخابات التي تجري كل أربعة سنوات ومقاعدها المحجوزة سلفاً لكل من يصفق للسلطة أصبحت معروفة للقاصي والداني، فهل أصبح عضواً في هذه المؤسسات من لم يكن أسمه نازلاً في قائمة السلطة؟ ولمعرفة حقيقة الانتخابات في سوريا أكثر من خلال كيفية انتخاب حافظ الاسد رئيساً للجمهورية التي تتم بدون منافس آخر!! فكيف لا ينتصر فيها وهو المتسابق الوحيد!

فليس من قبيل الصدفة امتناع لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان الاوروبي في اجتماعها المنعقد في البرتغال في شهر ايلول ١٩٩١ عن الموافقة على منح سوريا تسهيلات مالية قدرها ١٧٥ مليون دولار وفضلت اللجنة انتظار تطور أوضاع حقوق الانسان في هذا القطر.

وبعد هذه المقدمة لا يسعنا إلاّ تقديم صورة موجزة ومركزة عن أوضاع الشعب الكردي في كردستان سوريا وما يتعرض له من اضطهاد وحقوقه من انتهاكات على يد السلطة السورية العنصرية، من خلال طرح

السؤال التالي:

ماهي أشكال انتهاك حقوق الشعب الكردي في سورية؟

نقدم الاجابة على هذا السؤال من خلال الفقرات التالية:

ا - الحقوق السياسية والمدنية:

يبلغ تعداد الشعب الكردي في كردستان سوريا مليوني نسمة محرومين ليس من حق تقرير المصير أسوة بباقي شعوب العالم فحسب بل ترفض السلطة السورية حتى مجرد الاعتراف بوجود الشعب الكردي، بالرغم من أن المادة الاولى من العهد الدولي حول الحقوق المدنية والسياسية للانسان في العام ١٩٦٦ تنص على ما يلي: «لكافة الشعوب أن تقرر مصيرها بنفسها ، وبحكم هذا الحق، فهي تقيم بصورة حرة نظامها السياسي الاساسي وتضمن حرية تطورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي».

ولا يخفى على أحد أن الحكومة السورية قد فرضت حظراً شاملاً على كافة أوجه النشاط السياسي في كردستان سوريا، فالاحزاب والجمعيات والنوادي الكردية ممنوعة بحكم القانون السوري، ماعدا تنظيم كرتوني صغير شكلته المخابرات السورية بأسم (حزب بروسك)، إلاّ أنها تمنع اصدار أي كتاب أو صحيفة باللغة الكردية، كما تسجن الوطنيين الاكراد بدون محاكمة ولسنوات عديدة لمجرد مناداتهم بحقوق الشعب الكردي كما حدث للمناضلين دهام ميرو والمحامي نذير محمد نذير ورفاقهم الذين اودعوا السجن عشرة سنوات عرفياً أي بدون محاكمة، بالرغم من أن المادة ١١ من الاعلان لحقوق الانسان تنص على مايلي: «كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئاً إلى أن تثبت إدانته قانوناً بمحاكمة علنية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه».

كان ومايزال الوطنيون الاكراد يتعرضون لمختلف أنواع التعذيب الجسدي والنفسي في أقبية وساديب التعذيب التابعة للمخابرات السورية التي لا تقل وحشية عن المخابرات العراقية وذلك كما حدث للمناضل جواد ملا حينما كان طالباً في المدرسة الثانوية حيث اعتقلته المخابرات السورية وعذبته بشتى أنواع الوسائل الوحشية ومن ضمنها ايصال الكهرباء إلى

كل أعضاء جسده حيث يعاني من آثارها لحد الآن، في حين كانت المطاليب الكردية لا تتعدى ايصال الكهرباء إلى القرى الكردية أسوة بالقرى العربية. كما اعتقلت السلطات السورية الطلبة الاكراد في مدينة القامشلي لأنهم هتفوا «عاشت الأخوة العربية الكردية»! أثناء احتفالات حزب البعث في ٨أذار ١٩٦٨، ومن أجل هذا الهتاف قضى غربي سليمان ورفاقه سنتين في السجن، كما أن المناضل بهجت محمد عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردي الذي خرج من السجن في بداية السبعينات وهو فاقداً للذاكرة وقواه النفسية والعقلية نتيجة التعذيب غير المحدود، كما اعتقلت المخابرات السورية المناضل أبو جنگو عضو اللجنة المركزية لحزب الاتحاد الشعبي الكردي وتعرض لمختلف أشكال التعذيب النفسي والجسدي، بالرغم من أن الاعراف والقوانين والمعاهدات الدولية تمنع تعرض الانسان لأي تعذيب، وذلك كما جاء في المادة الخامسة من الاعلان العالمي لحقوق الانسان بما يلي: «لا يعرض أي أنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاط بالكرامة». فهل تلتزم الحكومة السورية بنص وروح هذه المادة؟ سيكون الجواب بالنفي حتماً.

ولقد اعتقلت المخابرات السورية في العام ١٩٦٩ القائد والمناضل الوطني الكبير عثمان صبري (آپو) الذي تعرض للسجن ١٨ مرة وبالرغم من كبر سنه فقد تعرض للتعذيب الوحشي على ايدي المخابرات السورية، وتم سحب الجنسية السورية منه أيضاً، بسبب نضاله الجريء وصموده المشرف أمام كافة الاغراءات والتهديدات، هذه الوقائع التي ذكرناها على سبيل المثال للخرق الفاضح لأبسط مبادئ القانون الدولي وحقوق الانسان في كردستان سوريا.

وبهذا الخصوص تنص المادة ١٥ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان على ما يلي:

١- *لكل فرد حق التمتع بجنسية ما.*

٢- *لا يجوز حرمان أي شخص من جنسيته تعسفاً أو انكار حقه في تغييرها.*

إن اقدام الحكومة السورية على حرمان أكثر من ٢٥٠ ألف كردي من الجنسية السورية بموجب قرارها العنصري رقم ٩٢ لعام ١٩٦٢ ما هو

إلاّ دليل واضح على خرق الحكومة السورية للاتفاقيات الدولية.

ان حرمان الاكراد من الجنسية السورية ادى إلى مصادرة اراضيهم وممتلكاتهم تنفيذاً للمخطط العنصري في اقامة مستوطنات عربية في اطار مشروعها الذي يسمى بـ (الحزام العربي) الذي يهدف-كما اسلفنا سابقاً- إلى عزل كردستان سورية عن كل من كردستان تركيا وكردستان العراق بحزام بشري عربي بمحاذاة الحدود الدولية بطول ٣٧٥كم وعرض ١٥كم من بلدة رأس العين وحتى بلدة تل كوجك. فهذا المخطط العنصري جاء خرقاً آخر للقانون الدولي فجاء في البند الثاني من المادة الاولى للعهد الدولي حول الحقوق المدنية والسياسية للانسان لعام ١٩٦٦، على ما يلي: «لا يجوز حرمان أي شعب و لا بأي شكل من الاشكال من وسائل معيشته».

٢- الحقوق الاجتماعية والثقافية:

تُعتبر الحقوق الاجتماعية والثقافية للانسان، مثل: حق العمل والتعلم بلغة الام، وحرية الاشتراك في تأسيس أو الانتساب إلى الجمعيات والجماعات السلمية وكذلك المشاركة في كافة المجالات الثقافية، من الحقوق الاساسية للانسان التي نص عليها الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام ١٩٤٨، والعهدين الدوليين حول حقوق الانسان لعام ١٩٦٦، فضلاً عن ذلك هناك اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١١١ التي تحظر التمييز في مجال التشغيل، بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر أو الاصل الوطني أو الاجتماعي أو غيرها... وبالرغم من أن هذه الحقوق تنتمي إلى مجموعة الاصول والقواعد الآمرة: (Jus Cogens) في القانون الدولي المعاصر أي يجب التقيد بها ولا يجوز خرقها بأي شكل من الاشكال طبقاً للمادة ٥٣ من معاهدة فيينا حول المعاهدات الدولية لعام ١٩٦٩، حيث الحكومة السورية كانت إحدى الدول الموقعة عليها أيضاً، ولكن هذه المعاهدات تظل حبراً على ورق بالنسبة للنظام الدكتاتوري والعنصري في سوريا، الذي لم يحوّل كردستان سوريا إلى مجرد مستعمرة تابعة لمتروبولات دمشق وحلب بل يمارس عن عمد وتخطيط مسبق سياسة ابادة الثقافة الكردية Kultur Génocide الاصيلة والعريقة، بهدف تسهيل مشاريعه العنصرية في

تعريب وتبعيث كردستان سورية وذلك كما جاء في العدد ١١ لعام ١٩٦٤ من (المناضل) النشرة الداخلية لحزب البعث، وكذلك يؤكد محافظ الحسكة محمد طلب هلال هذا المخطط العنصري السوري في كتابه (دراسة عن محافظة الحسكة من الناحية الثقافية والاجتماعية والسياسية)، محمد طلب هلال، هذا، منحته الحكومة السورية أعلى الاوسمة على ما جاء في كتابه من عنصرية وشوفينية بحق الشعب الكردي، حيث أصبح فيما بعد وزيراً للتموين وعضواً في القيادتين القومية والقطرية لحزب البعث وغيرها من المراتب السرية والمخابراتية...

لم تمارس السلطات السورية سياسة الابادة الثقافية ضد الشعب الكردي فقط بل تقوم بتشجيع ودس الكتاب والعناصر العميلة لها بهدف تمييع وتشويه الثقافة الكردية مثل الكاتب المأجور علي أبو ذراع، بدوي الجزيرة، وغيره.

هذه السياسة العنصرية للحكومة السورية تتناقض تماماً مع كافة معاهدات اليونسكو حول الثقافة واللغات القومية، كما تضرب -هذه الحكومة- عرض الحائط بالتزاماتها الدولية أزاء الشعب الكردي، التي تنبثق من مختلف المعاهدات واللوائح الدولية التي أبرمتها سواءً في إطار الامم المتحدة أو خارجها وفقاً للمبدأ القائل:

Pacta Sunt Servanda (العقد شريعة المتعاقدين)

أما بالنسبة لقرارات الفصل التعسفية للموظفين الاكراد من حقول الرميلان والجبسة والرصافة البترولية فهي بشكل مستمر ودوري، نعم لم تستولي الحكومة السورية على ارض وبترول كردستان فحسب، بل تحرم الاكراد حتى من حق العمل فيها كعمال فقط!! وكذلك فصل الموظفين والطلاب بشكل جماعي وفردي بحجة (خطورتهم على أمن الدولة)، ولم تشمل هذه الاجراءات مناطق كردستان فقط بل لاحقت السلطات السورية الاكراد في مختلف المدن السورية أيضاً، وعلى سبيل المثال: في العام ١٩٧٦ بعد مضي ثلاثة أشهر على تعيين المناضل جواد ملا معلماً في مدرسة (الملك العادل) الابتدائية في حي الاكراد بدمشق استلمت إدارة المدرسة كتاباً من مديرية التربية تقول فيه بالحرف الواحد: (يفصل جواد ملا من العمل فوراً بسبب الأمن)!! ماذا سيكون القرار فيما إذا كان ضابطاً في الجيش وليس معلماً ابتدائياً!؟

كما أصبحت ممارسات تبعيث الطلبة الاكراد وارغامهم على الانضمام إلى حزب السلطة، حزب البعث من الظواهر اليومية الملازمة لحياة الاكراد، بالإضافة إلى تعريب كردستان في محاولة لتغيير طابعها القومي تركيبها السكاني ومعالمها التاريخية والجغرافية باستبدال اسماء القرى والمدن والشوارع والوديان والجبال الكردية بأسماء عربية... فلا مدرسة واحدة في كردستان لتعليم اللغة الكردية، ولا حتى جريدة أو مجلة كردية علنية واحدة باللغة الكردية.... فأين هذا من تصريحات المسؤولين السوريين ومندوبيهم أمام الهيئات الدولية؟!

٣- الارهاب الشامل:

تمارس أجهزة المخابرات السورية القمع والارهاب الشامل ضد أبناء الشعب الكردي، أي المتعارف عليه في القانون الدولي المعاصر بـ (ارهاب الدولة)، إذ حوكت هذه الاجهزة بفروعها الثلاثة: ١- الامن العسكري ٢- الامن السياسي ٣- أمن الدولة، كردستان سوريا إلى حلبة للارهاب وملاحقة ومطاردة المثقفين والسياسيين الاكراد، الذين يرفضون سياسة الخنوع والذل.

فالحاكم المطلق في كردستان سوريا رئيس شعبة الامن العسكري محمد منصورة (أبو جاسم) ومساعديه كل من الرائد أبو عمر وأبو محمد وأبو صلاح وغيرهم... حيث يمارسون شتى أعمال القمع البوليسي وزج الاكراد في غياهب سجون الحسكة والقامشلي وعامودا وفرع فلسطين في دمشق كأن الاكراد هم جواسيس اسرائيليين!!

الاحكام العرفية والوضع الاستثنائي لكردستان سوريا قائم منذ أكثر من ثلاثين عاماً، والاهمال المتعمد مستمر منذ استقلال سورية وحتى الآن مما جعل الاكراد مواطنين من الدرجة الثانية، وجعل من كردستان مستعمرة سورية كل ما عليها أن تقدم بترولها وثرواتها هدية لحكومة دمشق وبدون أن تطالب بأي حق بالمقابل، إلاّ إذا اضطر الامر لفتح الطرق ومد السكك الحديدية ووسائل الخدمات التي لها علاقة في تصدير خيرات كردستان فقط.

وفيما يلي بعض الامثلة على الوضع اللاطبيعي في كردستان سوريا:

١- اعتقال المناضل الكبير عثمان صبري عشرات المرات، لمجرد كونه كردياً ويدافع عن الشعب الكردي وحقوقه العادلة.

٢- يعيش المناضل عصمت شريف وانلي منذ أكثر من أربعين عاماً في سويسرا محروماً من العودة إلى كردستان.

٣- لاحقت السلطات السورية المناضل الدكتور نورالدين ظاظا واعتقلته عدة مرات، ونفته خارج البلاد، فعاش عشرات السنين منفياً في سويسرا إلى أن وافته المنية هناك في العام ١٩٨٧.

٤- لاحقت السلطات السورية المناضل والشاعر الكبير جگرخوين واعتقلته عدة مرات، فالتجأ إلى السويد حيث توفي هناك في العام ١٩٨٤.

٥- حتى الفنانين الاكراد لم ينجو من الاعتقال والتعذيب، فاعتقلت المخابرات السورية الفنان المطرب محمد شيخو، عدة مرات وختمت محله (تسجيلات فلك) بالشمع الاحمر في مدينة القامشلي، توفي في العام ١٩٨٩.

٦- داهمت المخابرات السورية في الحسكة منزل الشاعرين الكرديين سيدا تيريج وصالح سعدو في العام ١٩٨٩، وصادرت كتبهما ودواوينهما بعد أن تعرضا للضرب والتعذيب والاهانات.

٧- الهجوم المسلح للمخابرات السورية على القرى الكردية كان وما يزال مستمراً منذ ٣٠ عاماً لغرض تهجير الفلاحين الاكراد واسكان العرب مكانهم بدءاً بعمليات الابادة الجماعية في حرق السلطات السورية لـ ٣٠٠ طفل كردي في سينما عامودا في العام ١٩٦٢، وإلى الهجوم المسلح على قرية (علي فرو) في العام ١٩٦٧، وعلى قرى (سرمساخ) و(جيلكا) في العام ١٩٨٨، وقرية (ليلان) في العام ١٩٨٩، وغيرهم... وفي كل هجوم كان يذهب ضحيتها عشرات الجرحى، والاعتقال الجماعي لسكان القرى الكردية الرافضين لترك ارض بلادهم كردستان.

٨- مع كل الخلاف العقائدي فيما بين البعث العراقي والبعث السوري من جهة وبين سوريا وتركيا بشأن الحدود والمياه من جهة أخرى، إلاّ حينما يفتحون ملف كردستان والقضية الكردية فإن التعاون والتنسيق فيما

بينهم يكون على أعلى المستويات، فعلى سبيل المثال: في العام ١٩٨٣ سمحت المخابرات السورية بدخول المخابرات التركية (ميت) إلى قرية (حرنك) في ضواحي القامشلي لاغتيال ١٦ مناضلاً كردياً التجأوا إلى سوريا من كردستان تركيا، فدخلت قوات الكوماندوس التركي الاراضي السورية ليلاً وقتلوا المناضلين بمجزرة وحشية ومؤامرة مزدوجة سورية تركية. فلم تعترض القوات السورية على اختراق وحدات الكوماندوس التركية للحدود السورية في الدخول والخروج، وكذلك وصلت سيارات الاسعاف السورية إلى مكان الحادث بعد ٤ ساعات مما أدى إلى وفاة الجرحى أيضاً من جراء نزف جراحهم، بينما إذا اطلقت عيارات نارية في الاعراس والمناسبات الكردية فإن دوريات الشرطة والمخابرات تتواجد خلال ١٥ دقيقة!! أما تسليم المناضلين الاكراد فيما بين الدول المستعمرة لكردستان فهي بدون توقف.

لم يكن هذا كله إلاّ على سبيل المثال لا الحصر، وللدلالة على الواقع المأساوي للشعب الكردي في كردستان الغربية (كردستان سوريا)، وبالتالي لبيان الانتهاكات الفاضحة لحقوق الانسان الكردي.

الخاتمة

وعلى هذا النحو نجد أن التحولات الراديكالية الهائلة التي حدثت مؤخراً في العالم، ورياح التغيير التي عصفت بالانظمة الدكتاتورية والتوتاليتارية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي وغيرها من بقاع العالم، ونزوع الشعوب المسلوبة الحرية نحو التحرر والاستقلال من السيطرة الاستعمارية، حتى ولو كان المستعمر دولة عظمى كالاتحاد السوفيتي... وأصبح العالم اليوم يطالب بزوال الدكتاتورية والحزب الواحد بشكل نهائي ويسعى إلى التعددية الحزبية وبأنظمة ديمقراطية تحترم حقوق الانسان وحرية التعبير عن الرأي وسيادة القانون و الحديث في كل مكان عن النظام الدولي الجديد، الذي يستند على مقومات ومرتكزات انسانية عامة...

إلاّ أن هذا كله لم ينعكس ايجابياً لحد الآن على وضع الامة الكردية التي ماتزال ليست محرومة فقط من حقها في تقرير مصيرها بنفسها فحسب بل تتعرض إلى أشرس حملة عنصرية لم يشاهد العالم مثيلاً لها. بدءً بالإبادة الجماعية واقتلاع الوجود البشري الكردي من كردستان وتهجير ملايين الاكراد إلى تركيا وايران، وتعريض عشرات الآلاف منهم للموت من جراء الاحوال الجوية القاسية وجوع الاطفال في الجبال، مما ظن البعض أن القضية الكردية هي قضية لاجئين بحاجة إلى طعام وأدوية وخيام كمجاعات بعض الدول الافريقية... بينما القضية الكردية ليست كذلك، بل هي قضية قومية سياسية لشعب يتجاوز عدد نفوسه الـ ٢٥ مليون نسمة مايزال يعيش بوطنه كردستان ولكنه يعاني من حالة التجزئة والاحتلال كمستعمرة دولية مجزأة بين خمسة دول، بينما له كامل الحق في تقرير مصيره بنفسه أسوة بشعوب العالم واختيار الشكل المناسب من أشكال التعايش مع الشعوب المجاورة وفقاً لمبادئ حقوق الانسان وأصول وقواعد القانون الدولي المعاصر.

المحتويات

	الصفحة
الإهداء	٢
تمهيد	٣
المقدمة	٥
كردستان الغربية	٨
الحقوق السياسية والمدنية	١١
الحقوق الاجتماعية والثقافية	١٣
الارهاب الشامل	١٥
الخاتمة	١٨
المحتويات	١٩

مطبوعات لجنة حقوق الانسان الكردي

١- تقرير بالانكليزية حول اختطاف ٨٠٠٠ كردي بارزاني في العراق ١٩٨٣ يحوي على ٢٠٠٠ اسم ضحية مع مكان وتاريخ التولد. تم تبنيه من قبل الامم المتحدة في ١٩٨٨

٢- تقرير بالانكليزية حول تطورات قضية الاختطاف، يحوي مراسلات لجنتنا مع الامم المتحدة وذوي المخطوفين.

٣- تقرير بالانكليزية حول احتجاز ٥٠٠٠ كردي فيلي كرهائن في سجون العراق منذ ١٩٨٠.

٤- كردستان الغربية (كردستان سوريا) بين مطرقة الارهاب السياسي وسندان الشوفينية، الحلقة الاولى. نأمل استلام اقتراحات الاخوة القراء من أجل الاستنارة بها في الحلقات القادمة، كما نهيب بالاخوة المتملكين لغوياً من أجل ترجمتها إلى اللغات الاخرى ليتعمم نفعها. مع فائق الشكر والله الموفق.

Western Kurdistan (Syrian Kurdistan) Is In Between The Hammer Of Terrorism And The Anvil Of Fascism

Written by

Dr. Pîrê Şalyar

Secretary of the Kurdish Human Rights Committee in Austria

Published by Kurdish Human Rights Committee 1992, No. 4

P. O. Box 607, London NW8 ODT, United Kingdom